March 2006

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المؤتمر الإقليمي الثامن والعشرون للشرق الأدنى

صنعاء، الجمهورية اليمنية، 12-16 مارس/آذار 2006

مناقشات ومداولات عن قضايا ملحة في الإقليم مختارة مسبقا:
"انعكاسات التطورات الراهنة فى بيئة التجارة العالمية والإقليمية على الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في الشرق الأدنى"

بيان المحتويات

		الفقرات
أولاً -	مقدمة	1
ثانياً -	التطورات الأخيرة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالزراعة وبعض القضايا المطروحة للمناقشة	
	ألف– خلفية المفاوضات	5-2
	باء– مسودة إعلان هونغ كونغ الوزاري	13-6
	جيم– من هونغ كونغ إلى اتفاق نهائي بحلول نهاية 2006 – ماذا يمكن أن يحدث؟	15-14
	دال– بعض القضايا المطروحة للمناقشات غير الرسمية وتبادل المعلومات	20-16
	دال-1 – المسائل المتصلة بالمهمة المباشرة للمفاوضات	21
	دال-2 – المسائل المتصلة بالملابسات الأوسع بالنسبة للتنمية الزراعية والأمن الغذائي في بلدان الشرق الأدنى	22
ثالثاً -	اتفاقات التجارة الإقليمية في الشرق الأدنى	
	ألف– خلفية	26-23
	باء- بعض القضايا المطروحة للمناقشات غير الرسمية وتبادل المعلومات	27

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة في موقع المنظمة على شبكة الإنترنت www.fao.org

أولاً – مقدمة

1 - الغرض من هذه الورقة هو استعراض التطورات الأخيرة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالزراعة والاتفاقيات التجارية الإقليمية، وتحديد بعض القضايا المطروحة في المناقشات غير الرسمية وتبادل الخبرات فيما يتعلق بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي. وتتألف هذه المذكرة من جزئين. ويلخص الجزء الثاني بإيجاز التطورات الأخيرة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالزراعة ويحدد بعض القضايا المطروحة في المناقشات غير الرسمية وتبادل المعلومات، ويلقي الجزء الثالث الضوء على القضايا المتصلة بالاتفاقيات التجارية الإقليمية.

ثانياً - التطورات الأخيرة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالزراعة وبعض القضايا المطروحة للمناقشة

ألف– خلفية المفاوضات

2 - تحدد الفقرة 13 من إعلان الدوحة الوزاري أهداف مفاوضات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالزراعة وصلاحياتها. وقد أعاد أعضاء منظمة التجارة العالمية في تلك الفقرة التأكيد على الهدف طويل الأجل، المنصوص عليه في الاتفاق بشأن الزراعة وهو: "إرساء نظام تجاري عادل وموجّه إلى الأسواق، من خلال برنامج إصلاحات جذرية ويشمل قواعد معززة والتزامات محددة بشأن الدعم والحماية، بغية تصحيح القيود والتشوهات في أسواق المنتجات الزراعية العالمية، ومنع حدوثها".

3 - وفي هذا السياق، التزم أعضاء منظمة التجارة العالمية في إعلان الدوحة بإجراء مفاوضات شاملة تهدف إلى تحقيق "تحسينات جوهرية في النفاذ إلى الأسواق؛ وتخفيض الإعانات المخصصة للصادرات بمختلف أشكالها تمهيداً لإلغائها؛ والحد من الدعم المحلي الذي يشوّه التجارة."

4 - وقد بقيت الزراعة من أكثر المجالات حساسية في المفاوضات في إطار برنامج عمل الدوحة التنموي. وانتهي المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، الذي عُقِد في كانكون، بالمكسيك، من 10-14 سبتمبر/أيلول 2003 إلى طريق مسدود، حيث فشل في التقريب بين مواقف الأعضاء بشأن أشكال التزاماتهم الخاصة بتحقيق الهدف من التفاوض المنصوص عليه في إعلان الدوحة الوزاري.

5 - وفي أول أغسطس/آب 2004، أصدر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية قراراً بشأن برنامج عمل الدوحة، يتضمن *إطاراً لتحديد الأنماط في الزراعة*. وقد مثل هذا الاتفاق الإطاري حجر الزاوية الهام في المفاوضات الخاصة بالزراعة. فقد حلّ بعض القضايا السياسية، وأعطى توجيهاً سياسياً عاماً بالنسبة للبعض الآخر.

باء– مسودة إعلان هونغ كونغ الوزاري

6 - وفي 18 ديسمبر/كانون الأول 2005، أعاد وزراء البلدان المائة والتسعة والأربعين الأعضاء في منظمة التجارة العالمية التأكيد على التزامهم بالصلاحيات المنصوص عليها في الفقرة 13 من إعلان الدوحة الوزاري وبالإطار الذي اعتمده المجلس العام في أول أغسطس/آب 2004. وفيما يلي تلخيص لنص الإعلان الخاص بالزراعة.

7 - فيما يتعلق **بالدعم المحلي**، اتفق الوزراء على ما يلي: "سوف تكون هناك ثلاثة نطاقات للتخفيضات في مجموع مقياس الدعم الكلي النهائي المقيد والتخفيض العام للدعم المحلي الذي يؤدي إلى تشويه التجارة، مع إجراء تخفيضات خطية في النطاقات الأعلى. وفي الحالتين، تندرج البلدان الأعضاء التي تطبق المستوى الأعلى للدعم المسموح به ضمن النطاقات الأعلى، وتندرج البلدان الأعضاء التي تطبق المستويين الثاني والثالث من حيث ارتفاع الدعم ضمن النطاق المتوسط، وتندرج جميع البلدان الأعضاء الأخرى، بما في ذلك جميع البلدان النامية الأعضاء، ضمن النطاق الأدنى. وبالإضافة إلى ذلك، تبذل البلدان المتقدمة الأعضاء التي تندرج ضمن النطاقات الدنيا وتطبق مستويات مرتفعة نسبياً

فيما يتعلق بمجموع مقياس الدعم الكلي النهائي المربوط، جهوداً إضافية من أجل تخفيض مقياس الدعم الكلي". وتُعفى البلدان النامية الأعضاء التي لم تلتزم بمقياس الدعم الكلي من إجراء أي تخفيضات في مستوى الحد الأدنى المسموح به للدعم ومن إجراء تخفيضات عامة في الدعم الذي يؤدي إلى تشويه التجارة. وقد تضمن الإعلان أيضاً أن معايير الصندوق الأخضر سيعاد النظر فيها لضمان شمولها لبرامج البلدان النامية الأعضاء التي لا تتسبب في أكثر من الحد الأدنى من تشويه التجارة.

8 - وفيما يتعلق **بالمنافسة في أسواق التصدير**، اتفق الوزراء على ضمان إلغاء جميع أشكال دعم الصادرات بالتوازي، والانتهاء من وضع ضوابط لجميع تدابير التصدير بحيث يكون تأثيرها متكافئاً بحلول نهاية 2013. وسوف يتحقق ذلك بطريقة تدريجية متوازية، يتم تحديدها في الأنماط، بحيث يتم تحقيق جانب كبير مع نهاية النصف الأول من فترة التنفيذ. وقد لاحظوا ظهور تقارب في المواقف إزاء بعض عناصر الضوابط المتصلة بائتمانات التصدير، أو ضمانات ائتمانات التصدير أو برامج التأمين التي تسدد خلال 180 يوماً أو أقل. كذلك اتفق الوزراء على أن هذه البرامج ينبغي أن تقوم على التمويل الذاتي، بما يعكس ثبات الأسواق، وأن تكون فترة السداد قصيرة بما فيه الكفاية لكي لا يترتب عليها تحايل على الضوابط الفعلية المرتبطة بالتسويق. وبالإضافة إلى ذلك، اتفق الوزراء على التدابير التي تضمن إلغاء ممارسات المؤسسات التجارية الحكومية التي تؤدي إلى تشويه التجارة وعلى بعض العناصر المتصلة بالضوابط اللازمة لضمان عدم تأثير المعونة الغذائية على المعاملات التجارية.

9 - وفيما يتعلق **بالنفاذ إلى الأسواق**، لاحظ الوزراء بصفة خاصة التقدم الذي تحقق فيما يتصل بمكافئ الرسوم الجمركية بحسب القيمة واتفقوا على الأخذ بأربعة نطاقات لتخفيض التعريفات الجمركية، مع الاعتراف بالحاجة إلى التوصل إلى اتفاق بشأن الحدود المناسبة – بما في ذلك الحدود التي تطبق على البلدان النامية الأعضاء. وأدرك الوزراء الحاجة إلى التوصل إلى اتفاق عن معاملة المنتجات الحساسة، وعلى مراعاة جميع العناصر التي تدخل في ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أُتفِق على إتاحة المرونة للبلدان النامية الأعضاء لكل تتولى بنفسها تحديد عدد مناسب من بنود التعريفة الجمركية حيث أن المنتجات الخاصة مُسترشدة بالمؤشرات التي تستند إلى معايير الأمن الغذائي، والأمن المعيشي والتنمية الريفية. كما سيكون من حق البلدان النامية الأعضاء الاستفادة من آلية التدابير الوقائية الخاصة، على أساس كمية الواردات والسعر، مع زيادة تحديد الترتيبات الدقيقة اللازمة لذلك.

10 - وفيما يتعلق **بعناصر المعاملة الخاصة والتفضيلية**، لاحظ الإعلان بصفة خاصة التوافق في الآراء المشار إليه في الاتفاق الإطاري الذي تم التوصل إليه في أغسطس/آب 2004 بشأن عدد من القضايا في الأقسام الرئيسية الثلاثة وهي الدعم المحلي، والمنافسة في أسواق التصدير، والنفاذ إلى الأسواق، كما لاحظوا حدوث قدر من التقدم في القضايا الأخرى المتصلة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية.

11 - وعموماً، كان هناك إدراك بوجود الكثير مما ينبغي عمله حتى يمكن تحديد الأنماط والانتهاء من المفاوضات. ولذلك، اتفق الوزراء على تكثيف الجهود في جميع القضايا المعلقة لكي يمكن تحقيق الأهداف التي تحددت في الدوحة. وأعربوا عن تصميمهم، بصفة خاصة، على الانتهاء من تحديد الأنماط في موعد لا يتجاوز 30 أبريل/نيسان 2006 وتقديم مسودة جداول الالتزامات الشاملة استناداً إلى هذه الأنماط في موعد لا يتجاوز 31 يوليو/تموز 2006.

12 - وفيما يتعلق **بالقطن**، أكد الوزراء من جديد التزامهم بضمان التوصل إلى قرار صريح بشأن القطن خلال المفاوضات الخاصة بالزراعة ومن خلال اللجنة الفرعية المختصة بالقطن – وذلك بطموح، وسرعة، وعلى النحو التالي بالذات:

- أن تُلغي البلدان المتقدمة جميع أشكال دعم صادرات القطن في 2006.
- فيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق، تَمنح البلدان المتقدمة حق النفاذ بدون رسوم جمركية وبدون حصص لصادرات القطن من أقل البلدان نمواً اعتباراً من بداية فترة التنفيذ.

– [من المعترف به أن الهدف يتمثل في أن تُسفر المفاوضات عن تخفيض الدعم المحلي الذي يؤدي إلى تشويه تجارة القطن بدرجة أكثر طموحاً مما تنص عليه أي صيغة عامة وأن يُنفذ ذلك خلال فترة من الزمن أقصر مما يلزم في التطبيق العادي. وسوف نلتزم بإعطاء الأولوية في المفاوضات للتوصل إلى هذه النتيجة.]

13 - فيما يتعلق بجوانب المساعدات الإنمائية للقطن، رحب النص بعملية الإطار التشاوري التي شرع فيها المدير العام لمنظمة التجارة العالمية لتنفيذ القرارات الخاصة بهذه الجوانب وفقاً للفقرة 1-ب من القرار الذي اعتمده المجلس العام في أول أغسطس/آب 2004. وقد حُثّ المدير العام على: (1) زيادة تكثيف جهوده التشاورية مع الجهات المانحة الثنائية ومع المؤسسات متعددة الأطراف والإقليمية، مع التركيز على تحسين الاتساق والتنسيق وتعزيز التنفيذ، واستطلاع إمكانية إنشاء آلية من خلال هذه المؤسسات للتعامل مع انخفاض الدخل في قطاع القطن؛ (2) وتحديد آلية مناسبة للمتابعة والرصد.

جيم– من هونغ كونغ إلى اتفاق نهائي بحلول نهاية 2006 – ماذا يمكن أن يحدث؟

14 - يعني الانتهاء من وضع الأنماط في موعد لا يتجاوز 30 أبريل/نيسان 2006، وتقديم مسودة جداول الالتزامات الشاملة استناداً إلى هذه الأنماط في موعد لا يتجاوز 31 يوليو/تموز 2006، والتوصل إلى اتفاق نهائي بنهاية 2006، أن أعضاء منظمة التجارة العالمية سيكون عليهم اعتباراً من يناير/كانون الثاني 2006 أن ينتقلوا من الصيغ العامة إلى التزامات محددة، وهي كما يلي على وجه التحديد:

- يتعين على الأعضاء أن يتفقوا أولاً، وقبل أن يبدأ كل بلد في صياغة قائمة تفصيلية بالتزاماته، على **نموذج** تسير على نهجه جميع البلدان (يمكن أن يستغرق ذلك حتى نهاية يناير/كانون الثاني)؛
- ثانياً، سوف يستغرق كل بلد ما يقرب من ثلاثة أشهر **لصياغة مسودة جداول الالتزامات** على أساس الصيغ المتفق عليها في هونغ كونغ؛
- وخلال هذه الفترة، من المتوقع أن تستمر **المفاوضات الثنائية** بين الأعضاء، وكذلك المفاوضات الأوسع بشأن عدد من القضايا المتبقية من هونغ كونغ، بما في ذلك القضايا في مجال التشريعات؛
- ينبغي تخصيص الشهرين أو الأشهر الثلاثة التالية **للتحقق** مما جاء في مسودات جداول الالتزامات التي تقدمت بها البلدان الأعضاء؛
- ثم ثلاثة أشهر أخرى **للصياغة القانونية.**

15 - وهكذا، تستغرق هذه العملية عشرة أشهر، على أساس أفضل السيناريوهات.

دال– بعض القضايا المطروحة للمناقشات غير الرسمية وتبادل المعلومات

16 - تسمى جولة الدوحة أيضاً جولة التنمية. وقد أكد الوزراء مراراً وتكراراً على أن التنمية ينبغي أن تكون في المركز من صُلب المفاوضات ومن النتائج. كذلك، تؤكد الفقرة 2 من إعلان هونغ كونغ الوزاري، على الأهمية الرئيسية للبُعد الخاص بالتنمية في كل جانب من جوانب برنامج عمل الدوحة، وتؤكد التزام الوزراء من جديد بجعل البُعد الخاص بالتنمية حقيقة واقعة، من حيث نتائج المفاوضات الخاصة بالنفاذ إلى الأسواق ووضع القواعد، ومن حيث القضايا المتصلة بالتنمية في المجالات الأخرى.

17 - وعلى الرغم من وجود اتفاق في الرأي بشأن هذه الهدف الأساسي، فإن ما يمثل "التنمية" على وجه التحديد في سياق المجالات المختلفة للمفاوضات غير واضح. فلا مفر من أن تختلف الآراء في ذلك، لوجود ما يقرب من 150 بلداً من أعضاء منظمة التجارة العالمية تتباين فيها مراحل التنمية بما يرتبط بذلك من اختلافات في هياكلها الاقتصادية.

18 - وفي مجال الزراعة، يدعو الإطار الذي تم التوصل إليه في يوليو/تموز 2004 إلى وضع أنماط تتضمن أحكاماً فعالة من حيث التنفيذ ومُجدية فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية. وقد كان من المعترف به صراحة أن الزراعة لها أهمية جوهرية في التنمية الاقتصادية بهذه البلدان، وأن هذه البلدان يجب أن يكون بوسعها إتباع سياسات زراعية تعزز أهداف التنمية، واستراتيجيات للتخفيف من حدة الفقر، كما تُعنى بالاهتمامات الخاصة بالأمن الغذائي وسبل المعيشة.

19 - والسؤال الذي يطرح نفسه – في سياق المفاوضات الجارية – هو كيف يمكن تحقيق تقدم في مسألة وضع أنماط محددة بشأن الزراعة، بحيث تأتي النتائج مدعمة للأهداف السابقة؟ فكثيراً ما تحدث الأعضاء في المفاوضات عن بعض المعايير في تقدير مواقف تفاوضية معينة. وتشمل هذه المعايير **الطموح** (عمق الإصلاح)، **والمرونة** (إصلاح ولكن بقدر من المرونة)، **والاطراد** (تحقيق مستوى ما من التنسيق في التعريفات الجمركية وأشكال الدعم التي تؤدي إلى تشويه التجارة)، **والتناسب** (أي أن تكون التزامات البلدان النامية أقل نسبياً من التزامات البلدان المتقدمة). وقد اتخذ العديد من البلدان ومجموعات التفاوض إزاء هذه المعايير، مواقف مختلفة تعكس الهياكل الاقتصادية لهذه البلدان والمجموعات، وتجاربها ومفاهيمها عن الإصلاح بصفة عامة. وعلى سبيل المثال، يؤيد البعض أن تكون الطموحات عالية، بينما يميل آخرون إلى مراعاة مزيد من المرونة في الإصلاح.

20 - ومن المفيد، عند إجراء مناقشات غير رسمية وتبادل وجهات النظر والمعلومات في هذا المؤتمر، التركيز على بعض المسائل أو القضايا. ويمكن تصنيف هذه المسائل ضمن مجموعتين: المسائل المتصلة بالمهمة المباشرة للمفاوضات، والمسائل المتصلة بالملابسات الأوسع بالنسبة للتنمية الزراعية والأمن الغذائي في بلدان الشرق الأدنى.

دال-1 – المسائل المتصلة بالمهمة المباشرة للمفاوضات

21 - تعتبر المسائل الرئيسية التالية من المسائل المحورية في المفاوضات الزراعية، في ضوء التفويض الذى حدد في الدوحة، والإطار الذي تم التوصل إليه في أغسطس/آب 2004، وإعلان هونغ كونغ:

- ما هي عناصر صيغ الالتزامات الخاصة بتخفيض الدعم المحلي الذي يؤدي إلى تشويه التجارة؟ وما هي الضوابط التي ينبغي أن تُكمل التزامات التخفيض؟
- ما هي عناصر صيغة الالتزامات الخاصة بتخفيض التعريفات الجمركية والعناصر الأخرى التي تعززها؟ وما هي جوانب المرونة التي ينبغي أن تقترن بالتزامات تخفيض التعريفات الجمركية؟
- ما هي عناصر المعاملة الخاصة والتفضيلية اللازمة في الدعامات الثلاثة التي تقوم عليها اتفاقية الزراعة؟

دال-2 – المسائل المتصلة بالملابسات الأوسع بالنسبة للتنمية الزراعية والأمن الغذائي في بلدان الشرق الأدنى

22 - السؤال الأساسي هو: هل يمثل تحرير تجارة المنتجات الزراعية تهديداً للأمن الغذائي والهدف الخاص بالحد من الفقر في الريف؟ وتتعلق القضايا المتفرعة عن ذلك بما يلي:

- الظروف التي يمكن أن تسهم فيها الحماية الحدودية للمنتجات الزراعية في تعزيز الأمن الغذائي، وعلاقة ذلك بالمداخلات السياسات الأخرى؛
- درجة الحماية المرغوبة للمنتجات الزراعية، عندما يكون لذلك ما يبرره، والفترة الزمنية التي يمكن أن تكون فيها هذه الحماية مناسبة؛
- الظروف التي لا تساهم فيها الحماية الحدودية للمنتجات الزراعية في تعزيز الأمن الغذائي؛

- التجارب الفعلية فيما يتعلق بتحرير تجارة المنتجات الزراعية والأمن الغذائي؛
- لما كان العديد من بلدان الشرق الأدنى تعد مجرد بلدان مستوردة على طول الخط للأغذية الأساسية، فهل يمثل تحرير تجارة المنتجات الزراعية تهديداً للأمن الغذائي نتيجة لزيادة قيمة فاتورة الواردات؟

ثالثاً - اتفاقيات التجارة الإقليمية في الشرق الأدنى

ألف – خلفية

23 - بلدان الشرق الأدنى أطراف في عدد كبير من اتفاقات التجارة الإقليمية، معظمها بين البلدان العربية. وأهم هذه الاتفاقيات التجارية الإقليمية هي منطقة التجارة الحرة العربية، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومجلس التعاون الخليجي، واتحاد المغرب العربي. وجميع هذه الاتفاقيات لها هدف مشترك هو تشجيع التجارة البينية في المنتجات الزراعية داخل الإقليم والتعاون فيما بين البلدان.

24 - وقد شهدت اتفاقات التجارة الإقليمية في الشرق الأدنى في الفترة الأخيرة زيادة في الجهود التي تستهدف تعميق خطط التكامل. ففي منطقة التجارة الحرة العربية، وافق 17 بلداً على التحرير الكامل للتجارة فيما بينها في جميع المنتجات (بما في ذلك المنتجات الزراعية) في الفترة ما بين 1998 و 2007. والتزمت هذه البلدان بتخفيض جميع الرسوم الجمركية تدريجياً على أساس سنوي بحيث يتم إلغاء الرسوم الجمركية بحلول سنة 2005. وفي نهاية سنة 2003، تم تخفيض التعريفات الجمركية بين البلدان المشاركة بنسبة 80 في المائة في المتوسط مقارنة بما كانت عليه في 1997.

25 - كذلك اتخذت منظمة التعاون الاقتصادي خطوات كبيرة في تعميق التكامل الاقتصادي بين أعضائها. فقد وافقت الدول الأعضاء في المنظمة على عقد اتفاقية للتجارة الحرة بينها في سنة 2006. أما مجلس التعاون الخليجي فقد أقام أخيراً اتحاداً جمركياً ويعتزم إقامة سوق مشتركة. وكثير من بلدان الإقليم تربطها اتفاقيات ثنائية مع الاتحاد الأوروبي في سياق اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية. وتدخل هذه الاتفاقيات في الوقت الحاضر مرحلة جديدة، تركز على تحرير التجارة في سياق سياسة الجوار التي أعلنتها أوروبا أخيراً.

26 - وعلى الرغم من جميع اتفاقيات التكامل الإقليمية وشبه الإقليمية الحالية، يعد أداء التجارة البينية في المنتجات الزراعية والغذائية منخفضاً. وهناك حاجة إلى تقييم اتفاقات التجارة الإقليمية، وتفاعلها مع الإصلاحات التجارية على المستويين القطري ومتعدد الأطراف، وتجربة تنفيذها، والمعوقات الرئيسية التي تحد من فعاليتها.

باء - بعض القضايا المطروحة للمناقشات غير الرسمية وتبادل المعلومات

27 - وفيما يلي عدد من القضايا التي قد يرغب المؤتمر في مناقشتها فيما يتصل بالمعوقات التي تحول دون التوسع في التجارة البينية للمنتجات الزراعية في الإقليم واحتمالات المستقبل، في سياق عالم يتجه بشكل متزايد نحو العولمة:

- هل يوجد مجال للتوسع في التجارة البينية للمنتجات الغذائية الزراعية؟ وإلى أي مدى ساعدت اتفاقات التجارة الإقليمية الحالية في تقوية التكامل وتوسيع قاعدة التجارة البينية للمنتجات الزراعية في الإقليم؟
- ما هو دور إزالة الحواجز التجارية الحدودية (مثل التعريفات الجمركية) في تشجيع التجارة الإقليمية في المنتجات الغذائية والزراعية في الإقليم؟ وما هي التدابير التكميلية اللازمة لزيادة تأثير التدابير الحدودية؟
- هل ساعدت قواعد منظمة التجارة العالمية والتزاماتها على تشجيع وتعزيز خطط التكامل في مجال الزراعة، أم أنها أضافت إلى المعوقات الموجودة بالفعل؟

- وما هي التدابير الفعالة التي يمكن أن تتخذها البلدان لتعزيز تجارة المنتجات الزراعية فيما بينها والتعاون في مجال الزراعة؟ وكيف يمكن التشجيع على توثيق الروابط بين المجموعات شبه الإقليمية (مثل مجلس التعاون الخليجي، واتحاد المغرب العربي، ومنظمة التعاون الاقتصادي)؟